الديمقراطية اليمنية.. حقائق ملموسة لتطور مستمر

إجراء الانتخابات في ٢٠ سبتمبر القادم هو تأكيد على استقرار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا

الانتخابات المقبلة تضع اليمن على أعتاب مرحلة جديدة من التحول

كتب / ذويزن مخشف

تضع اليمن اسمها في الخارطة الدولية باسم "الجمهورية اليمنية" وعاصمتها السياسية (صنعاء) حيث تنقسم البلاد إلى ٢١ محافظة هي (أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، إب، الحديدة، شبوة، البيضاء، أبين، عمران، لحج، صعدة، الضالع، الجوف، المهرة، حجة، ريمة، المحويت، ذمار، صنعاء ومأرب).

وقد تأسست "الجمهورية اليمنية" بإعلان وطن ٢٢ مايو أيار عام ١٩٩٠م من خلال إعادة توحيد البلاد بدمج الشطر الشمالي فيما كان يُعرف بالجمهورية العربية اليمنية مع الشطر الجنوبي باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المعروفة بمركزها (عدن).

وأسست الجمهورية اليمنية (اليمن) مدماك عهد دولة جديدة من خلال سنها لقوانين وتشريعات دستورية جديدة متجهة فيها نحو بناء "دولة الديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والرأي الآخر".. ففي مايو عام ١٩٩١م صدر الدستور وتمّ تعديله بعد ذلك مرتين الأولى في ٢٩ سبتمبر أيلول عام ١٩٩٤م والثانية في فبراير شباط ٢٠٠١م.

وهنا رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي تشمل له سلطات رئيس البلاد الحكم بالمراسيم في غياب البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية وتعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة وكذا الدعوة إلى إجراء استفتاء عام وتشكيل مجلس الدفاع الوطني.. ويشغل حالياً فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الدولة منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م بينما يسعى لولاية رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات في الانتخابات الرئاسية الثانية المتزامنة مع الانتخابات المحلية التي ستجرى يوم ٢٠ سبتمبر القادم.

وفي الوقت الحالي فإنّ المحرك الأساسي والمحوري في بناء المجتمع هي السلطة التنفيذية للبلاد حيث تكون فيها صلاحيات رئيس الجمهورية تعيين رئيس الوزراء ويتولى رئيس الوزراء تأليف الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية لكي تساعده على تنفيذ مهام السلطة التنفيذية. وحالياً يشغل منصب رئيس الوزراء معالي دولة عبدالقادر عبد الرحمن باجمال وذلك منذ أبريل نيسان ٢٠٠١م لأول مرة وثانية في فبراير شباط ٢٠٠٦م.

حقائق عن عملية الانتخابات :

أوجدت اليمن نظاماً انتخابياً على طريق التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة فقد شرعت بإصدار قانون الانتخابات والاستفتاء الذي أدخل عليه تعديلات كان آخرها في عام ٢٠٠١م حيث يكون فيه حق الاقتراع عاماً للمواطنين اليمنيين الذين لا يقل سنهم عن ١٨ سنة.

وولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات ولا يجوز تولي المنصب لأكثر من دورتين أو ولايتين. ويعتبر مرشحاً لرئاسة الجمهورية من يحصل على تزكية ٥٪ على الأقل من أعضاء مجلس النواب، وعلى مجلس النواب أن يزكي شخصين على الأقل لمنصب رئيس الجمهورية تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب لانتخاب أحدهما. وإذا لم يحصل أي مرشح على أكثرية الأصوات في الانتخابات الرئاسية تعقد جولة انتخابية ثانية يتنافس فيها المرشحان اللذان حصلا على أعلى الأصوات.

وقد جرت آخر انتخابات رئاسية في ٢٣ سبتمبر أيلول ١٩٩٩م، وهي أول انتخابات من هذا النوع في التاريخ اليمني الحديث لانتخاب رئيس يختاره الشعب مباشرة.

وفاز بذلك فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بنسبة ٩٦ في المائة من أصوات جميع الناخبين وذلك أمام المرشح المنافس له هو نجيب قحطان الشعبي وهو نجل أول رئيس لليمن الجنوبي سابقاً.

وكانت نسبة من شاركوا في الاقتراع بحوالي ٦٦٪ تقريباً ممن يحق لهم التصويت. وكان الحزب الاشتراكي اليمني حينها قد رغب في ترشيح شخص عنه لرئاسة الجمهورية لكنه فشل في الحصول على موافقة مجلس النواب على ترشيح ممثله بسبب مقاطعتهم للانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧م التي تسببت في عدم وجود ممثلين لهم في المجلس النيابي أصلاً.

في مقابل ذلك يتكون مجلس النواب (البرلمان) التي تصل مدة ولاية أعضائه بعد التعديل إلى ست سنوات.

ويحصل المجلس على أعضائه عن كل دائرة انتخابية عضواً واحداً فقط كعضو منتخب.

وكان آخر انتخابات تشريعية جرت في اليمن في ٢٨ أبريل عام ٢٠٠٣م حيث تنافس فيها أربعة أحزاب سياسية رئيسية بالإضافة إلى عدد من المرشحين المستقلين. وبلغ عدد المرشحين ٨٢١ مرشحاً تنافسوا على شغل مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١ مقعد في حين بلغ عدد المرشحات ٣٧ امرأة.

وذكر مراقبون غربيون شاركوا في تغطية العملية الانتخابية تلك إنّها شهدت تنافساً شديداً جداً. وقد جاءت النتائج النهائية على النحو التالي "حصل حزب "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم على ٢٢٥ مقعداً، وحصل حزب "التجمع اليمني للإصلاح" على ٥٠ مقعداً. ولم يفز الحزب الاشتراكي اليمني سوى بسبعة مقاعد بينما حصل كل من الحزب الناصري الوحدوي وحزب البعث على مقعدين نيابيين.

وكان نصيب المرشحين المستقلين إنّهم حصلوا على ١٤ مقعداً.

وعلى إثر نتائج تلك الانتخابات تمّ في ٢١ مايو عام ٢٠٠٣م تشكيل حكومة يمنية جديدة مؤلفة من ٣٥ وزيراً برئاسة عبد القادر باجمال.

وفي آخر انتخابات نيابية في اليمن في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م. بلغ عدد من يحق لهم التصويت في الانتخابات ٨ ملايين مواطن يمني، وأما عدد من أدلوا بأصواتهم فقد بلغ ٥,٥ ملايين مواطن مما جعل نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٨٪ ممن يحق لهم التصويت.

وينظم "قانون السلطة المحلية" الصادر في مارس ١٩٩٩م عملية الانتخابات للمجالس المحلية.

وجرت بالفعل أول انتخابات محلية في اليمن في فبراير شباط ٢٠٠١م وكانت مخصصة لاختيار (٤١٨) عضواً للمجالس البلدية في المحافظات والمديريات جرى تعديل صغير قضى برفع عدد الأعضاء في هذه المجالس إلى ٧٠١٤ عضواً حققت فيه المرأة ٣٨ مقعداً فقط، ما أعتبره كثير من المتابعين تدنياً في مشاركة المرأة اليمنية في عملية القرار السياسي بالمجتمع.

وتسعى حالياً منظمات غير حكومية ومدنية أهلية لتحسين صورة مشاركة مرشحات.

السلطات الثلاث

توجد في اليمن سلطة تشريعية تألفت من برلمانيين هما مجلسين (مجلس الشورى ومجلس النواب). ويتمتع مجلس النواب بسلطات تشريعية بينما يقوم مجلس الشورى بدور استشاري فقط عالي المستوى.

وقد أصبح مجلس الشورى منذ تأسيسه في ٢٨ أبريل ٢٠٠١م مؤلفاً من ١١١ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية. ولكن مرسوماً رئاسياً أصدره فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ويعتزم تنفيذه قريباً قد قضى بتعيين نصف أعضاء مجلس الشورى عبر الانتخاب المباشر. فيما يتألف مجلس النواب من ٣٠١ عضو ينتخبون بالاقتراع السري العام الحر والمباشر لمدة ست سنوات بعد تعديله من ٤ سنوات.

وفي اليمن سلطة قضائية تباشر مهامها يتمتع مجلس القضاء الأعلى فيها بصلاحيات إدارية على القضاء. ومن واجب هذا المجلس أن يراجع السياسات المتعلقة ببنية القضاء وسير عمله ويتولى تعيين القُضاة وترقيتهم ومناقلتهم في الدرجات الوظيفية.

وعند الحديث عن العَلاقات المرتبطة بها تلك السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) يستلزم ذكر المواد التي تنص على ذلك فمثلاً المادة (١٠٠) من الدستور تنص على أنّه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب في الأسباب التي يبنى عليها الحل. كما تمنح المادة (٦١) من الدستور سلطات تشريعية لمجلس النواب. ويراقب مجلس النواب أعمال السلطة التنفيذية ونشاطها. في حين تكفل المادة (١٤٧) من الدستور استقلالية القضاء، وتنص أيضاً على أنّ المجلس الأعلى للقضاء هو أعلى سلطة قضائية في البلاد.

مشاركة المجتمع المدني في الحكم

وفي هذا المجال تنظم عدة قوانين الحياة التنظيمية والنقابية في اليمن وهي القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م الخاص بالجمعيات والمؤسسات، والقانون رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م ومشروع قانون التظاهرات المنظمة لعام ١٩٩٣م ومشروع قانون تنظيم المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاتحادات والمنتديات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية لعام ١٩٩٧م. ولا يجوز للمنظمات غير الحكومية الانخراط في النشاط السياسي.

يعتبر قانون الجمعيات لعام ٢٠٠١م بوجه عام بديلاً جديداً عن قانون الجمعيات لعام ١٩٦٣م. فقد وضع القانون الجديد الجمعيات تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويجب تقديم الطلبات الخاصة بتأسيس الجمعيات الأهلية إلى هذه الوزارة. وتعتبر الطلبات المقدمة مقبولة إن لم ترد الوزارة على مقدميها في خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم طلباتهم. ويجب أن يكون عدد أعضاء الجمعية المزمع إنشاؤها من ٢١ عضواً على الأقل وقت تقديم الطلب و٤٤ عضواً وقت انعقاد اجتماعها التأسيسي. ويسمح للجمعيات الأهلية بالحصول على تمويل أجنبي بشرط إبلاغ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بذلك. ومن الضروري الحصول على موافقة الوزارة على الأنشطة أو المشروعات التي ستمول من أموال الدعم الأجنبي.

وتعفى الجمعيات الأهلية من الضرائب ومن الرسوم الجمركية، وتحصل على تخفيض ٥٠ في المائة من تكاليف استهلاك الكهرباء والمياه. ويترتب على مخالفة الجمعيات الأهلية قانون الجمعيات لعام ٢٠٠١م غرامات مالية كبيرة وحكم بالسجن لمدة سنة على أعضاء مجلس إدارة الجمعية. وكانت مسودات مشروع القانون تمنع قبول الجمعيات للتمويل الأجنبي، وتشترط إنشاء منظمة أهلية أم تنضوي تحتها المنظمات غير الحكومية كلها، ولكن المعارضة الشديدة لهذه الصيغة أدت إلى حذف تلك النصوص من مشروع القانون أثناء مناقشته في البرلمان.

لا يميز قانون الأحزاب والمنظمات السياسية رقم ٦٦ لعام ١٩٩١م بين الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية، ووفقاً لهذا القانون لا يجوز أن تتعارض الأحزاب السياسية مع الإسلام، أو أن تتبنى أياً من النظم السياسية السابقة على الثورة اليمنية كنظام (الأئمة والسلاطين) أو أن تعكر صفو النظام والأمن، أو أن تستخدم الجوامع أو المؤسسات التعليمية والدوائر الحكومية للترويج لأي حزب أو لأية منظمة سياسية أو للتهجم عليها، أو أن تقصر عضويتها على منطقة جغرافية أو على قبيلة أو مذهب أو طبقة اجتماعية أو مهنة معينة. ويمكن للأحزاب استخدام الأراضي العمومية للقيام بنشاطها السياسي بعد التشاور مع السلطات المعنية.

تتطلب إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية أن يقدم الحزب المعني طلباً موقعاً من ٧٥ عضواً مؤسساً تصدق عليه إحدى المحاكم. وعلى الحزب أيضاً أن يقدم لائحة بأسماء ٢٥٠٠ عضو على الأقل من مختلف أنحاء البلاد. والحزب الحاكم حالياً هو "حزب المؤتمر الشعبي العام". وتشمل الأحزاب المهمة الأخرى "التجمع اليمني للإصلاح ذو التيار الإسلامي و"الحزب الاشتراكي اليمني العلماني".

وقبل توحيد الجمهورية اليمنية، كان حزب المؤتمر الشعبي العام يحكم اليمن الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني يحكم اليمن الجنوبي.

تقدم الحكومة دعماً مالياً للأحزاب السياسية يوزع بحوالي ٢٥ في المائة منه بالتساوي على جميع الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي، بينما يوزع ٧٥ في المائة منه على هذه الأحزاب تبعاً لنسبة الأصوات التي نالتها في الانتخابات العامة (يستثنى من ذلك الأحزاب التي فازت بأقل من ٥ في المائة من مجموع أصوات الناخبين).

ولا يجوز لأي حزب سياسي قبول الهدايا أو المكافآت أو الخدمات من أفراد غير يمنيين أو من أحزاب غير يمنية. وعلى الأحزاب الاحتفاظ بسجل تفصيلي عن شؤونها المالية، وعليها إبلاغ الحكومة بأي تبرع تتلقاه من مصدر واحد يفوق مقداره مبلغ ١٠٠ ألف ريال "٥٠٠ دولار أمريكي" وبأي تبرعات متعددة من مصدر واحد تزيد على مائتي ألف ريال.

وشرف على تسجيل الأحزاب السياسية "لجنة شؤون الأحزاب والمنظمات السياسية" المؤلفة من وزير الدولة للشؤون البرلمانية (رئيساً) ووزيرا الداخلية والعدل وأربعة أعضاء غير حزبيين من القُضاة أو المحامين المتقاعدين.

ولا يحدد القانون أي أسس لرفض تسجيل حزب ما. واللجنة مخولة تقديم طلب عاجل إلى المحكمة المختصة لوقف نشاط أي حزب أو لتعطيل قراراته إذا قام بأي نشاط غير قانوني. وعلى المحكمة أن تبت الطلب خلال ١٥ يوماً، فيما يحق للحزب استئناف الحكم أمام المحكمة العليا التي تصدر قرارها النهائي خلال ٩٠ يوماً.

يبلغ عدد الأحزاب في اليمن العاملة أو الناشطة حالياً نحو ٢٢ حزباً من أصل أكثر من ستين (٦٠) حزباً أعلنوا إشهار

العميد / يحيى الشامي محافظ محافظة صعدة في حديثٍ خاص للصحيفة

عن دور الانتخابات المحلية وأثرها على مستقبل التنمية

حديث / دبوان عبدالقوي الصوفي

"تجربة طويلة ومميزة في مجال العمل الوطني، خاضها العميد/ يحيى الشامي محافظ محافظة صعدة عايش خلالها كل مراحل النمو والتطور التي شهدها الوطن ككل..

فما بين محافظات عدة تنقل لتأدية مهامه تاركاً خلفه بصماته ومآثره وكثير من دلائل التنمية التي تشهد على منجزات الرجل.

وفي ظل الأحداث الأخيرة التي عاشتها محافظة صعدة" ونظر لسابق معرفته بها إلى جانب علاقاته الطيبة مع أبنائها استنجد به لتهدئة الأوضاع وحل الإشكاليات وإعادة الاستقرار والأمن إلى المحافظة.

قبل وصوله سبقه اسمه تاركاً أثراً طيباً، ومع وصوله كانت النفوس قد هدأت ليحقق نجاحاً كبيراً في مهمة بدت معقدة وشائكة.

اليوم ونحن نعي كل هذا الحراك والتفاعل السياسي والشعبي للانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة التقته صحيفة ١٤ أكتوبر في لقاء خاص تحدث خلاله عن الانتخابات المحلية وأهميتها ودورها في التنمية الشاملة متطرقاً إلى واقع التجربة خلال المرحلة المنصرمة ودورها في إحداث عدالة توزيع بين المناطق والعزل في المديريات وفائدة اللامركزية في تأكيد هذا الدور" عن القصور في التجربة والتوجهات لمعالجتها ودفعها نحو الأمام وعن أهمية الانتخابات المحلية المقبلة وتفاعل أبناء محافظة صعدة معها.. وأشياء أخرى كثيرة.

ولأنّ الحديث كان مع رجل خبير بحجم العميد/ يحيى الشامي فقد كان الحوار ممتعاً ومفيداً وفيه كثير مما يستحق الالتفات :

سيادة المحافظ : نود أن نعرف ما هو واقع تجربة المجالس المحلية ومدى أهميتها ودورها في مجال التنمية الشاملة؟

في البدء أشكر صحيفة "١٤ أكتوبر" على هذه اللفتة والنزول الميداني لمناطق محافظة صعدة للوقوف أمام التنمية الشاملة التي تشهدها المحافظة في ظل رعاية واهتمام الدولة وما حظت به من اهتمام مباشر وخاص من فخامة الرئيس القائد الرمز/ علي عبد الله صالح حفظه الله لتعويضها عن سنوات الحرمان الطويل الذي عاشته من قبل، وحقيقة القول إنّ التنمية في محافظة صعدة أضحت اليوم في ظل تنامي الإنجازات وتواصل تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية المختلفة في واقع جيد ومتميز يواكب حجم التطورات التي شهدها الوطن ويماثل الواقع التنموي والخدمي في كبرى محافظات الوطن اليمني.

كانت الدولة قد منحت هذه المحافظة الاهتمام الذي تستحقه على صعيد التنمية وبقية الأصعدة الأخرى، فإنّ ظهور التجربة المحلية ونظام السلطة المحلية في ٢٠٠١م كتجربة وطنية مهمة لتأصيل وترسيخ المفهوم الديمقراطي بصورة أوسع وتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم والبناء وإدارة شؤون الوحدات الإدارية قد كفل تعزيز ودفع العملية التنموية إلى آفاق أكبر تحقق الغايات والأهداف المرجوة في تحقيق التنمية الشاملة لما لعبته من دور مهم في تقويم مسار التنمية توجيهه في الاتجاه الصحيح، وعلى صعيد محافظة صعدة حققت التجربة المحلية نجاحات ملحوظة وكبيرة خلال السنوات الماضية من خلال المشاركة الفاعلة في التخطيط للمشاريع وإعداد البرامج الاستثمارية السنوية على مستوى المديريات والمحافظة والذي مكن من تضافر الجهود والرؤى والتصورات وتنوع الخيارات المطروحة وتوجيه رعاية ودعم الدولة في الاتجاه السليم الكفيل بتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الأساسية لخلق تنمية شاملة تحقيق الغايات المثلى وتضع لبنات تنمية متوازنة وضعت حد للتنفيذ العشوائي للمشاريع وغياب عدالة التوزيع الذي عانت منه المناطق والعُزل والمديريات في المحافظة سنوات طويلة قبل ميلاد هذه التجربة الوطنية المهمة والناجحة.

توجه نحو اللامركزية

والشق الثاني أنّ المحليات قادت بخطى ثابتة إلى آفاق اللامركزية مالياً وإدارياً وفتحت مجالات واسعة للوحدات الإدارية "المحافظة والمديريات" في تبني وتنفيذ وتمويل المشاريع التكميلية للتنمية والخدمات على مختلف الأصعدة ليعزز من النجاح والفائدة المتحققة من المشاريع المركزية التنفيذ لتلائم الاحتياج ومتطلبات التنمية المختلفة، والمتأمل في حجم المشاريع التنموية والخدمية المتحققة خلال مدة المجالس المحلية المنصرمة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦م) يجد أنّ محافظة صعدة قد شهدت تنفيذ مئات المشاريع المختلفة التي كفلت تجاوز جوانب العجز والقصور التنموي الذي كان سائداً من قبل، وهذه المشاريع المنفذة والجارية التنفيذ خلال هذه المدة تماثل ما تحقق وما تمّ إنجازه طوال قرابة عقدين كاملين من قبل، وجاءت هذه النقلة المباركة لتعزز وتدفع بالتوجهات العامة للدولة نحو اللامركزية في مختلف الأصعدة لتحد من أعباء البناء الوطني على مستوى هذه الوحدات سواء المحافظات أو المديريات.

معالجات وتوجهات لدفع التجربة

● ويستطرد الأخ العميد/ يحيى محمد الشامي محافظ صعدة في حديثه قائلاً :

● التجربة المحلية حديثة النشأة في بلادنا لا تتجاوز ٥ سنوات ماضية، وهذه النقلة أفرزت جملةً من الصعوبات والعوائق المختلفة التي واجهت مسار التجربة المحلية في سنواتها الأولى، لكن الرعاية والدعم المستمر من الدولة لهذه التجربة وسعيها الدؤوب لإنجاحها والدفع بها والتقييم لها سنوياً ووضع الحلول والمعالجات لمشاكلها وصعوباتها خلال المؤتمرات المحلية السنوية قد مثل عاملاً لاستمرارية وتطور هذه التجربة والارتقاء بها مع مرور الوقت، وما من شك أنه ما زالت هناك بعضاً من الصعوبات القائمة لكنها في طريقها إلى التلاشي والزوال، وبمرور الوقت يمكن تجاوز بعض أشكال الازدواجية والتداخل في أعمال القيادات المعنية والمنتخبة من خلال وعي أوسع بنظام وقوانين السلطة المحلية وخلق القناعات بالتماشي معها.

أيضاً هناك بعض القيود المركزية التي تحد من قدرات وعطاء المجالس المحلية المختلفة والتوجهات الجديدة للدولة حيال قضايا عدة يمكن أن تضع حد ونهاية لمثل هذه القيود وجوانب المركزية المتبقية.

ولا أخفي أنّ هناك عوائق تتطلب الحلول والمعالجات الجذرية لها للدفع بهذه التجربة خصوصاً تعارض بعض القوانين مع القوانين المحلية واحتياج هذه القوانين لتتلاءم والتوافق وهذا ما من شأنه الدفع بهذه التجربة إلى آفاق أفضل وواعدة في المستقبل القريب.

نجاحات أفضل

● كيف تنظرون إلى أهمية الانتخابات المحلية المقبلة في دفع عملية التنمية الوطنية الشاملة؟!

● مما لا شك فيه أنّ الانتخابات المحلية المقبلة ستضع لبنات حكم محلي واعد وناجح بالشكل المطلوب من خلال الاستفادة من التجارب السابقة للقيادات المحلية وبروز قيادات محلية أكثر جدارة وكفاءة نتاج حرص أبناء الشعب في مختلف المحافظات والمديريات على اختيار قيادات كفوءة بعد إدراكها طبيعة المسئوليات والمهام الواسعة التي تناط بهذه القيادات ودورها في التنمية الذي بدوره سيشكل تعزيزاً للتنمية والإدارة والانتقال مع القيادات المحلية إلى مرحلة الشراكة والتضافر لإنجاح المسؤوليات والمهام المختلفة، ناهيك عن أهمية التصورات والرؤى الجديدة لهذه القيادات في دفع التجربة المحلية وتطويرها وتوجه الدولة لتطوير العمل المحلي بشكل أفضل يمكن من إنجاح التوجهات العامة للدولة في انتخاب رؤساء الوحدات الإدارية "المحافظين، مديرو المديريات" مستقبلاً وهذه الخطوة المهمة سيسبقها إجراءات واسعة يتم اتخاذها للوصول إلى هذه الغاية.

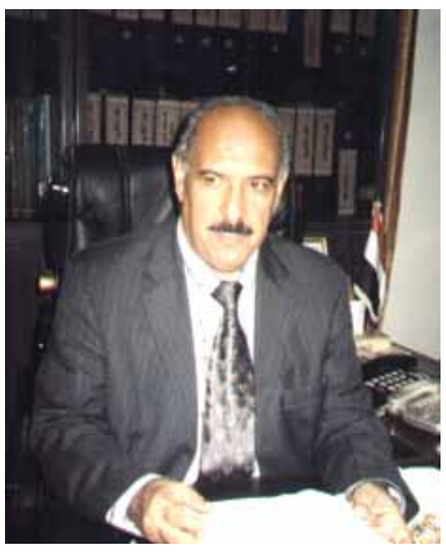

تفاعل جاد

● كيف تنظرون إلى تفاعل أبناء محافظة صعدة مع المراحل الانتخابية المختلفة؟!

أبناء صعدة أصبحوا اليوم على مستوى عال من الوعي العام والوعي السياسي والحرص على الاستفادة من الحقوق الدستورية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة الرئاسية والمحلية لما فيه المصلحة الوطنية وإنجاح الغايات من هذه الانتخابات والملحوظ أنّ هناك تفاعلاً غير عادي وإسهام كبير من أبناء المحافظة لإنجاح المراحل الانتخابية السابقة والمشاركة الفاعلة فيها ونتوقع إسهام أكبر ومشاركة أوسع وحضور قوي خلال المراحل المتبقية وتحقيق اندفاع متميز في المشاركة خلال التصويت والاقتراع وإبراز المحافظة بصورة مشرفة في هذا الحدث والفعالية الوطنية المهمة كعادتها، وتاريخ المحافظة في هذا الصدد تاريخ مشرف هو محط احترام وتقدير القيادة السياسية وكل القوى الوطنية الشريفة في عموم الوطن.

أخي المرشح
أختي الرشحة

المدة المحددة للدعاية الانتخابية لمرشحي انتخابات المجالس المحلية تبدأ من تاريخ ١/٩/٢٠٠٦م وتنتهي في تاريخ /٩/٢٠٠٦

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء